م.د. عبدالجبار حميد صالح أ.م.د. نافع حميد صالح

المستخلص

لا شك أنَّ العلومَ الشرعية الإسلامية اليوم تقف أمامها تيارات فكرية، وتحديات كبيرة ،وأمواج عاتية وعقبات متواصلة على المستوى الداخلي والخارجي ولا سيما في ظل العولمة الرقمية استطاعت أن تحجم الدور الحقيقي لكثير من أساتذة وطلبة العلم الشرعي ، بل وأبعدتهم عن عملهم الأساس وغايتهم الأسمى.

وقد استقصينا أبرز تلك التحديات وألفيناها تتمثل بثلاثة محاور رئيسة ، أحدها: تحديات متعلقة بطلبة العلم الشرعي، وثانيها: تحديات متعلقة بأساتذة وفقهاء العلوم الشرعية، أما الثالثة: فتتعلق بالمناهج المعدة لطلبة العلوم الشرعية، وتحت كل فقرة تحديات كثيرة بينها البحث.

أما طرق المواجهة فكانت على ثلاثة محاور أيضاً، أحدها: طرق مواجهة التحديات لدى طلبة العلم الشرعي ، وأهمها: تنمية الرغبة الحقيقية للعلوم الشرعية منذ الصغر، وتغذيتها في الكبر، والتركيز على النوع لا الكم، واكتشاف الملكات والمواهب والعمل على ترسيخها، والاعتناء بالميمات الثلاث. ثانيها: طرق مواجهة تحديات مدرسي العلوم الشرعية، وأهمها: إخلاص النية لله تعالى، وتقليل الضغط الحاصل على مدرسي العلوم الشرعية بسبب عدم الاستجابة ، وتأهيل الفقهاء والأساتذة المختصين بالعلوم الشرعية على مواكبة التغييرات والمستجدات المتلاحقة ، واقامة رابطة تضم نخبة من فقهاء العلوم الشرعية ومدرسيها على الاقل على مستوى المحافظة ، العمل على خلق إعلام مستقل متخصص بالعلوم الشرعية. ثالثها: طرق المواجهة المتعلقة بالمناهج، وأهمها: التأصيل الحقيقي للعلوم الشرعية، وبناء مناهج العلوم الشرعية على أساس التكامل العمودي المبني على النوع لا الكم، وتطوير المناهج وتحسينها وليس تغييرها.

واقتضت طبيعة البحث أنْ يُقسم إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين: تضمن المبحث الأول: تحديات العلوم الشرعية في ظل العولمة الرقمية، وفيه أربعة مطالب. أما المبحث الثاني: مشروع مقترح استراتيجية مواجهة تحديات العلوم الشرعية، وفيه ثلاثة مطالب.

وقد توصل البحث إلى نتائج من أهمها:

في ضوء عرض التحديات الواقعية والمفترضة وخضوعها للتحليل الاحصائي وتفريغ تلك المحتويات تبين بأنَّ أكثر من 90% من التحديات المذكورة في البحث هي تحديات واقعية يعاني منها طلبة واساتذة العلوم الشرعية في المدارس والجامعات وغيرها المذكورة .

إن مشروع مقترح استراتيجية المواجهة تمثل في عدة مسائل بيناها في ثلاثة مطالب ، تضمنت : مقترح استراتيجية المواجهة فيما يتعلق بطلبة العلوم، ومقترح للاستراتيجية المتعلقة بالمناهج، ومقترح للاستراتيجية المتعلقة بأساتذة ومدرسي العلوم الشرعية.

الكلمات المفتاحية:

التحديات، العلوم الشرعية، العولمة الرقمية، استراتيجية المواجهة.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين ، مُنْعِمُ النعمِ، والصلاةُ والسلامُ على نبينا الهادي محمد ﷺ الذي هدم الأوثان وأزاح الصنم، وأخرجنا بالنور من الظُلم ، فكانت أمتُه خيرَ الأممِ، وعلى آله وصحبه أهل النُهى والهمم .

وبعدُ:

فإنَّ الارتقاءَ والسموَ بالعلومِ الشرعية نحو المحجة البيضاء والشريعة السمحاء في ظل العولمة الرقمية ، وعودتها إلى الرعيل الأول الذي قاد الأمم نحو المعالي والقمم صار ضرورة ملحة ؛ للإقلاع بالأمّة نحو الأمان الحضاري، والتحصين الفكري، والاستشراف المستقبلي لواقع العلوم الشرعية، وكذلك من أجل خلق التوازن بين الغابر والحاضر بمنهج رصين يقوم على تنشئة الجيل الواعد الذي تترسّخ به قواعد البناء فلا يُخشى عليه من معاول الهدم والاستلاب الديني والحضاري والثقافي .

مشكلة البحث:

إنَّ مشكلة البحث جوهرية مفصلية تنبع من حاضر العلوم الشرعية المرير، الذي يواجه تحديات كبيرة بشتى الجوانب في ظل العولمة الرقمية، إذ سنتتبع أهم التحديات ساعين لمعالجتها من خلال البحث، ويمكن تلخيص تلك التحديات بثلاثة جوانب:

الأول: التحديات المتعلقة بجانب مستوى إقبال طلبة العلم الشرعي على العلوم الشرعية.

الثاني: التحديات المتعلقة بمدى تهيئة وتكوين معلمي العلوم الشرعية على كافة المستويات وتطوير مهاراتهم، وربطها بالعلوم الأخرى التي تخدم المجتمع وتساهم في حل مشكلاته.

الثالث: التحديات المتعلقة بجانب جودة المناهج ورداءتها، وطرائق تدريسها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للكشف عن أمرين مهمين :

1- الكشف عن أهم التحديات التي باتت تواجه العلوم الشرعية في شتى الجوانب ولا سيما في ظل العولمة الرقمية.

2- وضع استراتيجية للنهوض وآلية لمواجهة التحديات والعقبات التي تقف بوجه العلوم الشرعية ؛ من أجل خلق مجتمع واع ومدرك تماماً لمجريات الأحداث ، ومهددات العلوم الإنسانية ولا سيما الشرعية في خضم تسارع الزمن.

أهمية الدراسة: إنَّ حاجة مجتمعاتنا الإسلامية للعودة إلى روح العلوم الشرعية الحقيقي في ظل متغيرات العولمة الرقمية بات ضرورة ملحة؛ من أجل البناء الفكري، وخلق التوازن بين ماضينا المشرق وحاضرنا المرير بمنهج رصين يقوم على تهيئة الأجيال القادمة التي لا يُخشى عليها من معاول الهدم والتدمير .

الدراسات السابقة: لم نطلع حسب بحثنا على دراسة مستقلة تختص بهذا الشكل والمضمون اللهم إلا في بعض المقالات والنتف المبثوثة على مواقع الانترنت، وهذا ما يعطينا الحافز الأكبر للغوص في سبر هذا البحث وإخراج مكنوناته؛ للوقوف مستقبل العلوم الشرعية المجهول.

وفي المقابل وجدنا بعض الدراسات ولكنها اختصت بتغير المناهج التربية الاسلامية وألفيناها تتحدث عن التربية الاسلامية في الثانويات، ولكن شتان ما بين العلوم الشرعية بمجموعها وبين التربية الاسلامية التي تدرس في الثانويات، ومن هذه الدراسات:

- قضايا التطرف الدين والفتنة الطائفية–دراسة في كتب التربية الإسلامية والمسيحية، دراسة يس قنديل (1991م). وهدفت إلى تقويم مناهج التربية الدينية الإسلامية والتربية الدينية المسيحية للتعرف على معالجتها لقضايا التطرف الديني .
- القضايا الجدلية الأخلاقية المثيرة للجدل ودور مناهج التربية الإسلامية بمصر في معالجتها. دراسة ماهر صبري (1993م)، وهدفت الدراسة إلى تحديد القضايا الجدلية الأخلاقية المثيرة للجدل ودور مناهج التربية الإسلامية في معالجتها وقد

أكدت الدراسة في نتائجها على ضرورة ألا يتوقف بناء محتوى المنهج في المرحلة الثانوية على القضايا الدينية فقط بل يجب أن يراعي القضايا العلمية الأخلاقية المثيرة للجدل باعتبار أن المتعلمين في أمس الحاجة إلى التبصر بالرأي الديني فيها.

- برنامج في التربية الإسلامية لطلاب الصف الأول الثانوي في ضوء متطلبات الحياة المعاصرة، دراسة عبدالحميد زهري (1996م)، وهدفت الدراسة إلى وضع برنامج في التربية الإسلامية لطلاب الصف الأول الثانوي في ضوء متطلبات الحياة المعاصرة .

منهجية الدراسة: تبنى الباحثان منهجي الاستقراء والوصف ، فبعد أنْ قاما باستقراء تحديات العلوم الشرعية وتشخيصها عمدنا إلى وصف الدراسة وصفًا دقيقًا، وعبرنا عنها من ناحيتين، الأولى: كيفيًا وذلك بوصفها وتوضيحها، والثانية: كميًا وذلك في ضوء إعطائها وصفًا رقميًا يوضح مقدار دراسة الحالة ومسحها ميدانياً على كليات وأقسام العلوم الشرعية في جامعة الأنبار.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يُقسم إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين:

المبحث الأول: تحديات العلوم الشرعية في ظل العولمة الرقمية.

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بطلبة العلوم الشرعية.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بمعلمي العلوم الشرعية على كافة المستويات وتطوير مهاراتهم، وربطها بالعلوم الأخرى التي تخدم المجتمع وتساهم في حل مشكلاته.

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بمناهج العلوم الشرعية ، وطرائق تدريسها.

المطلب الرابع: استبانة للتحديات السابقة.

المبحث الثاني: مشروع مقترح استراتيجية مواجهة تحديات العلوم الشرعية.

المطلب الأول: مقترح الاستراتيجية الناجحة لمواجهة التحديات المتعلقة بطلبة الشرعي.

المطلب الثاني: مقترح الاستراتيجية الناجحة لتهيئة المدرس الحقيقي للعلوم الشرعية.

المطلب الثالث: مقترح الاستراتيجية الناجحة لمواجهة تحديات المناهج وطرائق لتدريسها.

الخاتمة والنتائج ، ومن ثَمة ثبت المصادر والمراجع.

هذا جهدنا فيما نملك ولا ندعي الكمال فهو من صفات الباري وحده، فما كان من صواب فذلك فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء، ومن كان من زلل أو خطأ فمن نفسينا ، فحسبنا أنّا بذلنا الجهد ما استطعنا.

وما توفيقنا إلا بالله وهو الهادي إلى سواء الصراط.

الباحثان

المبحث الأول: تحديات العلوم الشرعية الإسلامية في ظل العولمة الرقمية.

توطئة:

كثيرةٌ هي التحديات والعقبات التي تواجه العلوم الشرعية، ولكن بعد البحث والاستقصاء ألفيناها تتمثل بثلاثة محاور رئيسة لكل محور منها تحدياته وعقباته الخاصة، وفيما يأتي بيانها:

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بطلبة العلوم الشرعية الإسلامية.

أولاً : التعليم الاختزالي: الاختزال مصدر اختزل، ويعني الانفراد، والحذف، والاقتطاع، ويقال خَزَلَ الرجل أي انكسر وسط ظهره.(الفيروزآبادي، 2005م، ص992)

وما نقصد بالتعليم الاختزالي هنا ما يخص العلوم الشرعية وهو : الطريقة التي تختزل بها سنوات الدراسة العشرة المتفق عليها عند بعض أهل العلم للحصول على الاجازة العلمية في سنة أو سنتين بقصد السرعة، وهذا له أثر كبير في الابتعاد عن روح تلك العلوم التي هي أكبر من أنْ تختزل بسنة أو سنتين.

من أهم التحديات التي تقف بوجه ناشئة طلبة العلم الشرعي هو التعليم الاختزالي الذي تعودنا عليه منذ زمن بعيد ، والذي لم يعد صالحاً لزمننا ولا سيما في ظل تنامي ثورة العولمة الرقمية، وتضاعف المعرفة وتنامي سرعتها، إذ فقدنا مفاتيح المعرفة الحقيقية لهذا العلم وكيفية توظيفها، وكذلك ضعف " القدرة على الربط بين الأشياء والتوصل إلى العلاقات التي تربط بين المجالات المختلفة، والقدر على التحليل والاستنباط"**(غانم سعيد محمد (2003م) ص 265)**

لذلك فاختزال تعليم العلوم الشرعية في سنوات متأخرة من العمر ولفترة محدودة بات غير مجدٍ البتة بلا بد من استقطاب الناشئة الذين تتولد لديهم الرغبة الحقيقية وتنشئتهم التنشئة الحقيقية التي سار عليها رسول الله ﷺ لبنائهم على طريقة المدرسة المحمدية التي سادت العالم، لذلك فإذا كان التعليم في سن السادسة للمدارس العلمية والانسانية بشتى تخصصاتها في ظل تنامي الثورة الرقمية أصبح عند أهل التخصص أشبه باللعب في الوقت الضائع ، إذ يرون أن التعليم يجب أن يبدأ من السنة الأولى من العمر في مراكز متخصصة لرعاية الطفولة المبكرة من سن (1– 6) سنوات، لا بل ذهبوا لأبعد من ذلك إذ يرون استثمار كل الامكانات المتاحة في فترة الحمل لطفل فيا ترى ما الحال من العلوم الشرعية؟.**(د. حسين كامل بهاء الدين 2014 ، ص 151.)**

إذا كان هذا الحال مع المدارس غير الشرعية فمن باب أولى أن يتنبه المربون المختصون في العلوم الشرعية للخطر القادم ويتلافوا التعليم الاختزالي والتفكير النمطي متجاوزين بذلك كل العقبات للانطلاق إلى المنطق التكاملي الذي يربط بين الكيف والكم ، إذ تشكيل الثقافة الدينية لدى المسلمين وربطها بالثورة المعلوماتية يسهم في المحافظة على تراثهم من خلال تسليحهم بالعقيدة السليمة والمحافظة على منظومة القيم الأخلاقية ، وهذا سيؤهل طالب العلم الشرعي بلا شك إلى القيادة باسلوب علمي قادر على الابداع ورصد تطلعات المستقبل من غير الذوبان في ثقافات الغير وتطلعاتهم.

ثانياً: عدم الرغبة الحقيقية لتعلم العلم الشرعي:

إنَّ هذا التحدي شكّل أزمة كبيرةً وهاجساً أقلق المربون الحقيقيون لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي ، إذ بدأت

الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم حتى وصل الحال إلى استقبال وتسجيل طالب واحد فقط في مرحلة دراسية كاملة في بعض المدارس الدينية التي تدرس الفقه والعقيدة والأصول وغيرها ، مما أدى إلى إغلاق بعض تلك المدارس الشرعية أو دمجها مع مدارس أخرى ؛ بسبب عدم الرغبة الحقيقية لدى الجيل الناشئ لدراسة العلوم الشرعية ، وهذا قد نجم عنه مخاطر كبيرة لحظنا بعضاً منها في مجتمعنا العراقي ومن أهمها: انتشار الافكار المتطرفة التي استباحت الدم والأرض .

وقد استقصى البحث أسباب تفاقم هذه الأزمة فوجدها ترجع إلى أمور عدة: ولعل من أهمها :

- ضعف الإدارة الاستراتيجية ، وفقدان التفنن الحقيقي لدى كثير من المربين: إذ الغالبية يفتقدون إلى هذين الميزتين اللتين تسهمان إسهاماً فاعلاً في إعادة الجيل الناشئ إلى القرآن وعلومه.
- ربط الفقه وأصوله بواقع غير واقعه وزمان غير زمانه : صار من المعيب أن نُدَرّس الفقه الإسلامي – الذي يجسد الواقع العملي للمسلمين– بعيداً عن ربطه بحاجات المجتمع ومتطلباته، إذ لا شك أن تَميز فقهنا الإسلامي يكمن في مسايرته لكل زمان ومكان لا في جموده كما يريده بعض المنغلقين والمتقوقعين في نطاق أفكارهم الضيق.
- الاقبال القسري للطلبة: مما زاد الطين بلة نجد أنَّ بعضَ أولياء الأمور يرغمون أولادهم على الدخول للمدارس الدينية مع أنها لا تمثل واحداً بالمائة من اهتماماتهم، وهذا انعكس سلباً على الطالب نفسه والمجتمع ، إذ الكثير من طلبة العلم الشرعي الذين درسوا الفقه لكي ينفعوا المجتمع به نراهم ذابوا في ظل العولمة الرقمية ، وصاروا طي النسيان فلم ينفعوا دينهم وأنفسهم ولا حتى مجتمعهم، وصار حالهم كمن يعبد الله على حرف ، فما إنْ اشتد الساعد وقوي العود انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين.

لذلك لا يليق بأمة اقرأ اليوم أن تجبر طلبتها على الانضمام إلى تعليم يمضون فيه سنوات عمرهم ويفنون شبابهم ثم ينسون غالبية ما تعلموه قبل أن تجف محبرة أقلامهم على اعتاب الاختبارات النهائية، وبعدها سيمضون من حيث أتوا وكأنهم لم يتعلموا شيئاً.

ثالثاً: ضعف بعض العلماء والفقهاء في صناعة الفتوى:

لا شك أنَّ الفقه الإسلامي ينماز بصلاحيته لكل زمان ومكان ، واختلاف الفقهاء قديماً وحديثاً فيه رحمة وسعة على المسلمين ، أما انغلاقهم ففيه الابتعاد عن روح الإسلام السمحاء، وتضييع لنصوصه البيضاء التي جاءت لتخرج الناس من الظلمات إلى النور ، فما يحدث اليوم من اضطراب للفتاوى غير المنضبطة التي تخرج من هنا وهناك تسببت بشكل وبآخر بالنفور عن العلوم الشرعية ، واتهامها بالتطرف والإرهاب، إذ بدأ كثير من العامة والجُهّال يروجون الإشاعات ويلقون باللائمة على الإسلام ويتطاولون عليه بسبب تلك الفتاوى التي انتجها عقل فقيه قَصُرَ علمه؛ لجهل أو عصبية أو هوى في النفس، ولم تقف العدوى عند هذا الحد بل انتقلت عند بعض طلبة العلم الجامدين على النصوص القائلين بقدسية الأشخاص ، فاغلقوا وراءهم الباب ، وانغلقوا على عالمهم الجهبذ ، وكأنَّ العالم الإسلامي لم يوجد به إلا هذا العالم أو ذاك الفقيه الذي يراح يلقي بضلاله وجهله عليهم.

لذلك ما ينبغي التنبيه عليه هو بأنه لا يحق للمفتي التسرع في الفتيا من غير الاجتهاد في المسألة المعروضة، بل يجب عليه مراجعتها ومتابعتها في مظانها ومصادر استنباطها من القرآن الكريم ، والسنة النبوية العطرة، والاجماع وانفرادات السلف واجتهاداتهم ، والقياس وغيرها، فمتى ما ظهر للمفتي الحكم الملائم لزمن الفُتيا ومكانها ، انتقل

بالنظر والاستنباط إلى مسألة أخرى وهي: التحقق في مدى انطباق الفتوى على حال المستفتي، فقد تنطبق الفتوى زمانها ومكانها إلا أنها غير صالحة لحال المستفتي فلا يفتى بها ؛ لأنَّ الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان وحال الناس، وهذه المسألة اليوم يُخطئ فيها بعض الفقهاء، ويكون لها الأثر السلبي الكبير على طلبة العلوم الشرعية ، لذلك يقول الإمام القرافي: " فلا تجمد على المسطور في الكتب طول عُمُرِكَ ، بل إذا جاءك رجلٌ من غير أهل إقليمك يستفتيك، فلا تُجْرِهِ على عُرف بلدك، واسأله عن عُرف بلده وأَجْرِهِ عليه، وأفتهِ به دون عُرف بلدك، ودون المقرر في كتبك، فهذا هو الحق الواضح. والجمود على المنقولات أبدًا ضلالٌ في الدِّين، وجهلٌ بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين " **(القرافي ، 1998، 1321/1)**

وقد استدل الإمام القرافي على كثير من المسائل التي كان يُفتى بها سابقاً بخلاف ما أثبته الأولون وعمم هذه القاعدة على كثير من المسائل ومنها: أيمانُ الطلاق، والعتاق ، وجميع الصرائح والكنايات، فهو يرى أن الصريح قد يكون كناية فيفتقر إلى النية ، والكناية تصبح صريحاً فتنتفي النية وكل ذلك بالعرف الغالب؛ لأنه يرى أن الفتوى تدور مع تغير أعراف الزمان والمكان وأحوال الناس، وفي المسألة كلام طويل وماتع ليس هذا محل تفصيله ، ومن أراد الاستزادة فعليه بكتاب " الفروق للقرافي .

لذلك إذا أراد المفتي أن يبرأ من الخطأ في فتياه هناك معايير يذكرها أهل الشأن والصناعة ، وقد أُفيض ذكرها واشتهرت في مظانها ، وقد قسمها الدكتور عباس شومان أمين عام هيئة كبار علماء المسلمين إجمالاً إلى نوعين: الأول: " **معايير أخلاقية والثاني : معايير مهنية، فأما المعايير الأخلاقية:** فمنها الورع والتقوى والزهد في الفتوى، والتحرر من الخوف وضغوط الواقع، والتجرد من الهوى والعصبية بشتى أنواعها، فيسوي المفتي بين المستفتين ولا يفرق بين غني وفقير، ووجيه ووضيع، فطبيعة المسألة وما يلائم حال السائل هما ما يجب أن يحدد طبيعة الفتوى الصادرة. **أما المعايير** المهنية التي يجب أن تتوافر فيمن يتصدى للفتوى، فمنها : الأهلية العلمية التي تمكِّن المفتي من استظهار حكم الشرع في المسائل المعروضة عليه؛ فالإفتاء باب من القضاء، ومجرد التصدي للإفتاء أو الفصل بين الخصوم على جهل وعدم تأهل، يكفي لدخول النار دون نظر إلى الفتوى أو الحكم الصادر كما دلت بذلك الأحاديث الصحيحة؛ لأن المفتي إن تصدى للإفتاء على جهل، فهو من أهل النار ولو تصادف أن ما أفتى به صواب! ومنها أيضًا: فَهمُ المسألة فهمًا دقيقًا، وفَهمُ نفسيةِ السائل وواقعه المعيشي، ومعرفة العُرف الجاري في بلد المستفتي. **(حجازي، وعيسي، 2018، موقع الوطن)**

ومن وصايا الإمام القرافي في هذا السياق قوله: « إذا كان في المسألة قولان، أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تسهيل، فلا ينبغي للمفتي أن يُفتي العامَّة بالتشديد، والخواصَّ وولاة الأمور بالتخفيف، وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين، والتلاعب بالمسلمين، وذلك دليل فراغ القلب من تعظيم الله تعالى وإجلاله وتقواه ، والحاكم كالمفتي في هذا».**(الطرابلسي (1992م) 32/1) ، (واليعمري، 1986م ، 74/1)**

رابعاً: ضعف التنشئة واهمال البناء الحقيقي للميمات الثلاث في ظل الغزو الفكري:

ونقصد بالميمات الثلاث هي تلك المؤسسات المسؤولة عن البناء الفكري للمجتمعات متمثلة بـ (المنزل + المسجد + المدرسة) التي صلاح المجتمع بصلاحها، وفساده بفسادها، إذ لا شك بأنَّ تأثير البيئات السلبية على شخصية الفرد وأدائه الأكاديمي يعد عائقاً كبيراً لمدرس العلوم الشرعية ، فالمدرسة اليوم لم تعد مكانًا للتعلّم فقط، بل

هي مساحة للتفاعل الاجتماعي بين مختلف أفرادها، ومكانًا لاكتساب القيم والسلوكيات إلى جانب المعارف والمهارات، والطالب الذي يقضي نصف نهاره في المدرسة لا بدَّ أن يتأثر بثقافتها ورسالتها وبالعناصر التي تشكّل بيئتها.

لذلك بات من أهم التحديات التي باتت تواجه طلبة العلم الشرعي هو الاهمال المتعمد لتلك المؤسسات في ظل الغزو الفكري والثقافي متمثلاً بالتغريب والاستشراق والماسونية وغيرها من التيارات والحركات الفكرية التي تريد القضاء على المعالم والعلوم الاسلامية في ظل التقصير والاهمال المتعمد للبناء الفكري في الميمات الثلاث، لذلك سبب ضعف التنشئة في خضم التداعيات انصهار بعض طلبة الشرعي في بوتقة الغرب ، إذ الصراع جارٍ على قدم وساق والبقاء سيكون لمن يمتلك المقومات الأقوى التي أنشأ وينشأ عليها أجياله السابقة واللاحقة.

إن تطلع بعض المسلمين إلى ملاحقة الحضارة الغربية الحديثة وتلقفها بغثها وسمينها شكّل عائقاً كبيراً بوجه طلبة العلوم الشرعية ؛ بسبب الضغوط التي يتعرضون لها نتيجة الثقافة المطروحة مما جعلت البعض أسرى الشهوات والملذات.

خامساً: مناقضة الحال للمقال :

ومن التحديات التي لازمت بعض طلبة العلم الشرعي هي مناقضة الحال للمقال وهذا أدى إلى تفريغ الفقه والعقيدة والأصول وغيرها من العلوم الشرعية من مهمتها الرئيسة، وغايتها الأساس ، وتحويل طلبة العلوم الشرعية إلى آلات تحفظ المعلومات دون أن تفهم فحواها مما زعزع الثقة في نفوسهم وأفقدهم صدق النية وقصر بهم عن العمل الحقيقي، فصاروا يحفظون النصوص دون أن يعملوا بما جاء بها.

1. لذلك لا يمكن لأمة يناقض حالها مقالها أن تحقق غاية الأماني ، والوصول إلى المعالي وهذا ما أخبرنا به رب العزة ﷻ في محكم التنزيل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ. كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ﴾(سورة الصف : الآية 2)

قال القشيري : إنهم قالوا: لو علمنا ما فيه رضا الله لفعلنا ولو فيه كل جهد ، ثم لمّا كان يوم أحد لم يثبتوا، فنزلت هذه الآية في العتاب ،وفي الجملة: خلف الوعد مع كلّ أحد قبيح، ومع الله أقبح، فلم يتوعّد- سبحانه- زلّة بمثل ما على هذا حين قال: «كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ. **(القشيري، ص 575-576.)**

سادساً: الدعاة والمعلمون :

أحياناً يكون الدعاة والمعلمون غير المؤهلين عقبة من العقبات التي تواجه طلبة العلوم الشرعية، إذ بسبب سوء أخلاق بعض الدعاة إلى الله تعالى نفر الكثير من العلوم الشرعية بل من الإسلام أجمع، وما ذلك إلا بسبب جهلهم بأهمية الاسلوب الدعوي الذي له دور كبير في استقطاب طلبة العلوم الشرعية وتنفيرهم ، وهذا ما بينه رب العزة والجلال في محكم التنزيل قائلاً : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾(سورة آل عمران من الآية : 159)

سابعاً: التوجيهات الرسمية للمؤسسات الدينية المسيسة:

ومن أعتى العقبات التي تتحطم عندها آمال طلبة العلوم الشرعية هو التوجيهات الرسمية ، وخضوع مؤسسات التعليم الديني ومناهجه للتوجيهات الرسمية التي لا تكاد تخلو من التسييس والتدخل المقصود في وضع مباحث المقررات ،

كما أنه لا يحظى بالتخطيط والدعم المادي اللازم ، فضلاً عن أنه يأخذ مكانة دون مكانة المقررات الأخرى ؛ لذلك يقل الاهتمام به والاقبال مدرسياً وجامعياً ، حتى وإن حصل الإقبال فبسبب تدني معدلات القبول للكليات الشرعية التي تعد الحلقة الأضعف من بين الكليات الأخرى. **(الصمدي، خالد. وحللي، عبد الرحمن ، 2007م، ص 132.)**

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بمعلمي العلوم الشرعية على كافة المستويات وتطوير مهاراتهم.

أولاً: غياب المعرفة الحقيقية لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية : على طول الخط لعالمنا الاسلامي المعاصر، تسود بعض المفاهيم المغلوطة، وتنتشر بعض السلوكيات العقيمة والتي تشكل عائقاً كبيراً على رجال الدعوة والفكر في ديننا الحنيف، بسبب كثرة الحركات التي تموج في الشارع الاسلامي وما ينجم عنها من سلبيات خطيرة.

إن هذه الظاهرة التي سرت كالنار في الهشيم ما كانت لتوجد لولا غياب المعرفة الحقيقية لدى كثير من معلمي العلوم الشرعية بالقرآن الكريم والسنة النبوية، فضلاً عن عدم الاطلاع الواسع والعميق على آراء العلماء السابقين وكيفية معالجتهم لها.

ثانياً: الانحراف في المفاهيم : إنَّ كثيراً من المفاهيم التي يتبناها عامة الناس وكذلك بعض معلمي العلوم الشرعية هي ليست بالتأكيد تلك المفاهيم التي قامت عليها المدرسة المحمدية من الصحابة وسلف الأمة ، وهذا بحد ذاته شكل تحدٍ كبيرٍ للعلوم الشرعية التي ما وجدت إلا لحاجة الناس ، وتحقيق مصالحهم، وتصحيح مفاهيمهم الخاطئة، وبناء العقيدة السليمة.

إن الانحراف حاصل عندما :

- تتحول لا إله إلا الله إلى كلمة تقال باللسان، بغير دلالة ولا رصيد واقعي.
- ينحصر مفهوم العبادة في الشعائر التعبدية.
- يخلو مفهوم العبادة من العمل بجميع أنواعه، بدءً بالعمل السياسي المتمثل في رقابة الأمة على الحاكم وتقديم النصح له، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ليستقيم على أمر الله وشريعته، ويطبق العدل الرباني كما أمره الله تعالى».
- انحراف حين يتم الفصل الكامل بين الدنيا والآخرة ، فنرى أن البعض طلق الدنيا وطلب الآخرة ورضيَ بالكفاف وفعل الآخر عكس ذلك ، فالكثير جعلوهما موضع التضاد الكامل أو التقابل الكامل وكلاهما خطأ، ولم يحاولوا التوفيق بينهما لذلك صاروا على طرفي نقيض بين الإسراف المنبوذ والتشدد الممقوت.

وهكذا أصيبت الأمة بتخلفٍ ماديٍ نتيجة لتخلفها الشرعي وقصورها عن طلب العلوم الشرعية الذي بلغ أقصى درجات التساهل والاستهانة، إلى الحد الذي غابت فيه معالم السنن، واختلطت المفاهيم ، وابتعدت الأمة عن تصور الإسلام لحياة البشرية جمعاء.

لذلك بُعْدُ واقع الأمة عن النظام الإسلامي للحياة، أخذ بدوره يبعدها عن التصور الإسلامي من جديد، وهكذا ظلت هذه الأمة تدور في هذه رحى فارغة، وبدأ ذلك التفاعل النكد يُفَعّل عوامل داخلية كامنة في تركيبها التاريخي من ناحية، وأخرى خارجية تهاجمها بكل وسيلة لتنشئ عوامل التمييع والتمزيق في كيانها من ناحية أخرى. (سيد قطب ،1997م، ص 32-33.)

ثالثاً: تعيين أساتذة بتخصصات إنسانية بعيدة ليقوموا بمهمة تدريس العلوم الشرعية في مسائل الفقه والعقيدة والأصول وغيرها ، وهذا ما انعكس سلباً على العلوم الشرعية ، فلم تعد المؤسسات التعليمية والتربوية تبالي بأن تدرس علوم الشريعة على هامش الطريق ، أو أنْ يكمل مدرس اللغة العربية ، والتاريخ وغيرهم نصابه من العلوم الشرعية وهذا بحد ذاته من الطوام التي استفحلت على العملية التربوية والتعليمية.

رابعاً: التسليم للثقافة المفروضة: من التحديات التي باتت تهدد العلوم الشرعية وتقض مضاجع الدعاة إلى الله تعالى هو التسليم للثقافة المفروضة، وهذا خلط وانحراف في المفاهيم فعندما يتوهم المسلم أنَّ محاولاته لتغير الواقع الفاسد تتعارض مع واجب التسليم لقدر الله يُسّلم للأمور ويترك واجبه الحقيقي تجاه الدين علمياً وأخلاقياً واجتماعياً.!!

كثيراً ما نسمع بهذا المصطلح الذي بات يشكل عائقاً كبيراً لدى المتقاعسين الذين باتوا مقتنعين بأن هناك ثقافة مفروضة من قوى عالمية ، وهذا ما جعلهم يتقاعسون عن أداء مهمتهم التربوية التي حث عليها ديننا الحنيف، فسلموا الأمور لمجريات الأحداث.

أننا نرى بأن الثقافة لا تفرض فرضاً بالصورة التي رسمها المتقاعسون في مخيلتهم، بل يتلقفها الناس بقناعة ورضا تامين، وربما كان هذا الأمر طارئاً علينا وعلى أمتنا الإسلامية وعلى ثقافتنا وحضارتنا ومجتمعاتنا الغنية بفكرها النير، والمميزة بثقافتها الخاصة.

لذلك لا يجب الإيمان بالثقافة المفروضة بمعناها القهري، بل الاعتقاد بأن الثقافة المنتشرة والسائدة بين شبابنا وفتياتنا في جزء كبير منها، إنما جاءت بسبب ابتعادنا عن ديننا وعدم الالتزام بتعاليمه، وضعف البناء الروحي ، وعدم وجود المناعة اللازمة في ظل الثورة العولمية ؛ وذلك يرجع لأسباب كثيرة قد تأخذ الطابع التاريخي متمثلاً في حال المسلمين من جهة وتخلفهم العام، ومتعلقة بتقصير الأهل عن واجباتهم وانحراف المدرسة عن أهدافها السامية من جهة أخرى، فالتواتر في السلوك الانساني يقتضي بتلازم الثقافة والمجتمع في نظرية الثقافة ولا سيما في الحقل الاجتماعي ، لذلك حتى لو أمكن التفريق بين الثقافة والمجتمع نظرياً، إلا أنَّ الظواهر التي يعبران عنها لا ينفصل بعضها عن بعض في الحقيقة والواقع ، فالثقافة لا توجد إلا بوجود المجتمع، والمجتمع لا يقوم إلا ببناء الثقافة، لذلك متى ما كانت الثقافة والمجتمع راسخين معتمدين على الأصول والقواعد المتينة فلا تهزهما الأعاصير ولا تجري بها الرياح بما لا تشتهي سفنها. **(ميكل ثومبسون وآخرون، 1997م، ص37)**

خامساً: العبءُ الملقى على مدرسي العلوم الشرعية.

يعاني مدرسو العلوم الشرعية كالفقه والعقيدة وعلوم القرآن والحديث وغيرها بشكل عام من كثرة الأعباء الملقاة على كواهلهم، وتعدد المهمات والمسؤوليات التي يقومون بها مما تجعلهم يقصرون عن الدور المأمول منهم تأديته.

ومن أهم ما يواجه مدرسي العلوم الشرعية في هذا الجانب هو:

1- عدم مواكبة بعض مدرسي العلوم الشرعية للتكنلوجيا المعاصرة من تحضير واستخدام للوسائل التعليمية ، إذ الكثير من الفقهاء والدعاة والاساتذة بضاعتهم مزجاة في هذا المجال ، مما شكل لديهم عائقاً كبيراً في نشر العلوم الشرعية بغير الطريقة التقليدية التي يتبعونها، وهذا بدوره انعكس سلباً على واقع الطلبة.

لذلك إنَّ قلة تفاعل المعلمين بشكل عام مع العلم والتكنولوجيا، كانت سبباً ونتيجة في آن واحد لضعف استجابة نظم التربية الإسلامية للثورة العلمية والتكنولوجيا، حيث إن استثمارها لتلك الثورة كان قليلاً فلا يزال أغلبها بعيداً عن

روح تلك الثورة وإمكاناتها.

2- ارتفاع أعداد الطلبة في الفصول الدراسية وضيق القاعات : لا بد من الاشارة إلى أنَّ زيادة اقبال الطلبة هنا لا يناقض ما ذكرناه في المطلب الأول من عدم وجود الرغبة الحقيقية لدراسة العلوم الشرعية فالغرض واحد ، إذ المقصود هنا بالطلبة الذين أرغمهم المعدل على دخول الكليات الشرعية من غير رغبة حقيقية منهم لدراسة هذه العلوم ، فلا شك أنَّ العلوم الشرعية في جامعاتنا باتت في ذيل قائمة القبولات المركزية، لذلك يضطر الكثير من الطلبة مرغمين على الدخول لتلك الكليات من غير رغبة واندفاع ووعي تام بأهمية هذه العلوم ، وهذا ما سبب تحد كبير لأساتذة ومدرسي العلوم الشرعية في عدم ايصال المعلومة واستيفائها حقها في ظل عدم الرغبة وتدني واقع الطلبة الذين أجبروا بسبب وبآخر للخوض في غمار الكليات الشرعية.

3- قصر مسؤولية مدرسي العلوم الشرعية لانضباط الطلبة داخل الفصول الدراسية فقط : إنَّ تقزيم دور مدرسي العلوم الشرعية وعدم تمكينهم واعطائهم الصلاحيات لمحاسبة طلبتهم وضبطهم خارج المؤسسة التعليمية راجع لأسباب كثيرة – لسنا بصدد ذكرها– تسببت بها المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية ، وغذّاها أولياء الأمور بشكل كبير، مما جعل كثير من المربين والفقهاء والدعاة ولا سيما المنضوين تحت تلك المؤسسات في حيرة من أمرهم تجاه الآلية الانجع لمحاسبة المقصر والمسيء.

إنَّ هذه المسؤوليات الشاقة التي يعاني منها الفقهاء والدعاة وقفت على رأس الأسباب التي جعلت بعضهم غير راضٍ بشكل عام عن مهنته وعمله، وهذا واضح من خلال شكاواهم المتكررة من تلك المسؤوليات والتضجر منها، وقد أدى هذا التضجر ببعضهم إلى التقصير في أداء الواجب الحقيقي المناط به ، بل تخلى البعض نهائياً وسلك مسلكاً آخر ، وهذا ليس الواقع المأمول لمدرسي العلوم الشرعية .

سادساً: ضعف قدرة بعض مدرسي العلوم الشرعية على البحث العلمي : إن من أشد العقبات التي باتت تهدد العلوم الشرعية هو ضعف قدرة بعض مدرسيها على البحث العلمي، وهذا راجع لقلة الاطلاع على نتائج الأبحاث التربوية، وضعف إتقانهم لأساليب التفكير العلمي وندرة إحاطتهم بأدوات البحث العلمي وطرقه وعجزهم عن وضع المعرفة موضع التطبيق، مما قاد في كثير من الأحيان إلى مقاومة التغيير والتجديد التربوي، والتصدي لتطبيق نتائج الأبحاث العلمية في حجرات الدراسة، كما قاد إلى ضعف قدرة الطلاب على استخدام أدوات البحث العلمي، وأساليبه، وإعمال العقل في حياتهم ودراستهم.

سابعاً: قلة الدورات التطويرية لتدريسيي العلوم الشرعية المواكبة لطرائق التدريس ، وكيفية استخدام الوسائل التعليمية الناجعة للرقي بواقع العلوم الشرعية.

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بمناهج العلوم الشرعية ، وطرائق تدريسها.

أولا: خضوع المقررات الشرعية لطرفي نقيض لا ثالث لهما :

من التحديات التي تواجه المناهج الشرعية هي خضوعها لطرفي نقيض أحدهما فيه حق لولا تشدده ومحدودية رؤيته، فهو يرى بأن المناهج هي الحصون الأخيرة لكرامة المسلمين لذلك يرفض رفضاً قاطعاً أي صياغة أو فهم تجديدي للنص، وهؤلاء تحسب غيرتهم على الدين وكرامة الأمة وتراثها ويعاب عليهم الجمود والانغلاق، ورؤيتهم الضيقة ، وفي مقابل هذا يبرز آخر اتجاه شطن بعيداً تتقدمه فئة من الليبراليين واليساريين ، وهؤلاء وجدوا ضالتهم –

بزعمهم– في العلوم الشرعية وخلافيات الفقه والعقيدة فاستغلوها أبشع استغلال لتصفية حسابتهم القديمة والجديدة فراحوا يجدفون التهم في كل حدب وصوب زاعمين أن مشكلات الكون راجعة إلى مناهج التعليم الشرعي، فهي على حد تعبيرهم السبب الأول والأخير وراء الكوارث الكونية والأزمات والتفجيرات الارهابية.

وبين هذين الاتجاهين تلاشى الاتجاه الثالث الداعم للوسطية والتوسط الذي يستطيع فهم النصوص واستخراجها من مضامينها، وتوظيفها التوظيف الأسمى ، وهذا هو الأصل الذي يجب أن يفعل في واقعنا المعاصر للخروج من شراك العقبات التي باتت تهدد كيان الأمة .

ما تواجهه العلوم الشرعية من معارضة شاملة من بعض ذوي الغيرة والنزعة المحافظة بلا تمييز بين منطلقين ومنافين للتطوير والتجديد أحدهما ذاتي محلي والآخر خارجي غربي، لسنا نرى في ذلك سوى لون جديد من ألوان النزعة التراثية المعارضة لكل ما هو اجتهادي تجديدي أو جديد حتى لو كان ملتزماً عملياً بالضوابط حريصاً على الثوابت أكثر من بعض دعاة المنع والوقوف في وجه أي اصلاح تعليمي، لذلك بات من الضروري تجديد المناهج اليوم على أيدٍ كفوءة وأصيلة مؤهلة تنطلق من مبدأ الحاجة الفعلية التي يقتضيها واقعنا المعاصر ، ومتطلبات المرحلة على نحو من الوعي الحضاري ، والحصافة والادراك لملابسات الواقع وتعقيداته. **(د. احمد الدغشي: 2018م، ص18.)**

ثانياً: العشوائية في وضع المقررات الدراسية لطلبة العلوم الشرعية:

من الملاحظ أنَّ معظم مقررات العلوم الشرعية متداخلة ومكررة، فلا يكاد يقضي الطالب سنته في مادة من المواد إلا ويجد نفسه في السنة الثانية يدرس المواد نفسها التي درسها سابقاً ، فعلى سبيل المثال كانت تُدّرس بعض مفردات " المدخل لعلوم القرآن" مثل: (تعريف القرآن الكريم، ومراحل جمعه، وترتيب الآيات والسور وغيرها) في المرحلة الأولى باسم "المدخل لعلوم القرآن" ثم انتقلت إلى المرحلة الثانية باسم " علوم القرآن " وبذلك يكون الطلبة قدر دَرَسُوها لسنتين متتاليتين مكررة بنفس المفردات بمسمين مختلفين الأول : المدخل والثاني : علوم القرآن ، وهذا ضياع وتدمير للعلم وتشتيت لمقرراته وابجدياته، فالعلم يكون مكملاً لا مكرراً ، ونقل مثل ذلك فيما يخص أهم علم من العلوم الشرعية – علم العقيدة – الذي هو الأصل الذي يبنى عليه غيره ، إذ نلاحظ في السنوات الأخيرة بعد عام 2017م بعد أن كانت تدرس لمرحلتين متتاليتين (الثانية والثالثة) مقسمة على أربعة كورسات صارت تدرس في مرحلة واحدة وفي كورس واحد، ولا أدري ما هذه الاستهانة بهذا العلم وجعله على الهامش؟! والذي يبدو أنه ليس له تفسير إلا ابعاد الناس – ولا سيما طلبة العلم الشرعي– عن معرفة عقيدتهم السليمة، وتسلحهم بها ؛ لكي يكونوا لقمة سائغة تتجاذبهم الأهواء وتتلاطم بهم الأمواج وتجري بهم رياح الأهواء والانحراف كل مجرى يريده أعداء الإسلام، وهذا ما يقرره لويس التاسع ملك فرنسا بعد أن وقع في الأسر وبقي سجيناً في المنصورة إذ قال: " إذا أردتم أن تهزموا المسلمين فلا تقاتلوهم بالسلاح وحده, فقد هزمتم أمامهم في معركة السلاح ولكن حاربوهم في عقيدتهم فهي مكمن القوة فيهم" **(محمد قطب: 1998م ، ص183)**

ثالثاً: محدودية التعمق في المحتوى المعرفي : إذ نجد خريجي العلوم الشرعية لم يبلغوا من التضلع ما يؤهلهم لإدراك فروع المسائل وخلافيات المذاهب، وكيفية التعامل مع النصوص المؤتلفة والمختلفة، وإن كنا لا نقول عموماً بضرورته الملحة إلا أنه مهم ؛ لكي يدرك الطلبة منشأ الخلاف ويتمرنوا على الوسطية وقبول الآخر ولا ينغلقوا على النصوص الذي سيؤدي بهم في نهاية المطاف إلى التطرف أو التشدد والأخذ بشذوذ الفكر وانحرافاته.

إنَّ محدودية التعمق للنصوص الشرعية من أهم التحديات التي باتت تواجه العلوم الشرعية ، إذ نصب الكثير

أنفسهم زعماء على الإسلام وهم لا يعرفون منه سوى اسمه، فلم يطلعوا على مناهجه السمحاء، ونصوصه الرحيمة، ولعل من أهم الشواهد حضوراً على محدودية التعمق في المحتوى الشرعي بل وانعدامه هو بأنَّ أبرز قادة التنظيم " اسامة بن لادن، وأيمن الظواهري" لم يلتحقا بمؤسسات التعليم الشرعي في أي مرحلة من المراحل، ولم يطلعا على مناهج العلوم الشرعية واستدلالاتها وحججها واستنباطاتها، وهذا ما جعلهم يقعون في هاوية القتل والتكفير خدمة للمحتل الأجنبي. **(د. احمد الدغشي، 2018م، ص 12.)**

رابعاً: غياب التوثيق للتحولات الفكرية في المجتمع: لعل من التحديات التي تقف بوجه المناهج الشرعية هو غياب التوثيق لبعض المراحل الفكرية وتحولاتها المنحرفة وذلك بسبب التسلطية على الرقاب، إذ كثير من الكُتاب لجم قلمهم ووجمت أفواههم ، وابتعدوا عن تدوين التحولات الفكرية، والانحرافات الحاصلة في عصرنا الراهن ومدى خطورتها على الواقع المجتمعي، وحتى من لم ينته عن ذلك فهو يكتب تلميحاً لا تصريحاً؛ لأن الجميع يدركون أنَّ التهمة جاهزة لكل كاتب حر، والتغييب في غياهب السجون وبطون الأرض مصير أولئك الأحرار الذين تتبع أقلامهم بالحقيقية المرة التي لا يريد أولئك الجهلة سماعها.

خامساً: تغيير المناهج التربوية الشرعية على الأساس المذهبي الذي ينطلق من مذهب ديني أو سياسي أو اقتصادي بدعوى أنها لا تتفق مع نظريات التعليم والتربية، وأنها تعليم يساهم في تخريج عقليات متعصبة وإرهابية وأن تحدى تغير المناهج الشرعية أصبح من التحديات المعاصرة في ما يدعونه بناء نظام عاملي جديد. **(د. شريف حماد ، 2007م ،ص 6- 13)**

سادساً: الخلط الواضح بين أهداف المنهج وأهداف المجتمع ، مع عدم وجود فلسفة ورؤية واضحة ومحددة للمناهج الشرعية، فضلا عن القصور في الوسائل والأساليب التعليمية المعاصرة.

وهذا الخلط قد أدى بمجمله إلى فقدان أغلب المناهج الشرعية لفقه الواقع وتوقعات المستقبل المجهولة والطرق الكفيلة بمواجهتها؛ وذلك لخضوعها لجهات بعيدة عن الجوهر الروحي لديننا الحنيف.

المطلب الرابع: استبانة وتحليل اجابات عينة (التحديات التي تواجه العلوم الشرعية)

الفرع الأول: عينة الدراسة وتفاصيل الاستمارة:

أولاً: عينة الدراسة: جرت الاستبانة في حرم جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية.

وتضمنت دراسة خمسين حالة بين تدريسي وطالب قسمت مناصفة بينهما ، فكان نصيب كل فريق خمساً وعشرين استمارة.

ثانياً: تفاصيل الاستمارة:

تضمنت الاستمارة الخطاب، وملحوظات عامة، وثلاثة محاور مبينة على النحو الآتي:

1- الخطاب:

السيدات والسادة الأفاضل :

الموضوع/ استبانة بحث في العلوم الشرعية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تمثل هذه الاستبانة جزءً من متطلبات إعداد بحث في العلوم الشرعية/ جامعة الأنبار. والموسوم (تحديات العلوم الشرعية في ظل العولمة الرقمية واستراتيجية مواجهتها " دراسة ميدانية في جامعة الأنبار – قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية أنموذجاً- ") ، ونظراً لما نعهده فيكم من خبرة وقدرة وكونكم الأقدر على التعامل مع فقرات هذه الاستبانة، كما تعد مشاركتكم في تقديم الصورة الحقيقية ذات تأثير إيجابي في اخراج البحث بالمستوى المطلوب، لذا نرجو تفضلكم باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال.

نود إعلامكم بأنه لا ضرر لذكر الاسم أو التوقيع على الاستبانة حيث أن نتائج الاستبانة ستظهر بهيئة مجموعات احصائية لا علاقة لها بالأشخاص.

شاكرين حسن استجابتكم ومتمنين لكم دوام التوفيق وتقبلوا فائق الاحترام.

الدكتور: عبدالجبار حميد صالح الدكتور نافع حميد صالح

2- ملحوظات عامة:

- يرجى الإجابة عن جميع الاسئلة؛ لأن ترك سؤال دون إجابة يعني عدم صلاحية الاستمارة كلها للتحليل .
- يرجى وضع علامة (√) في الحقل الذي يمثل رأيك في ضوء ما تعكسه إدراكاتك للموضوع أو الفقرة المطروحة.

3- المحاور:

أ- المحور الأول: المعلومات العامة.

- **بيانات حول المجيب على الاستبانة.**

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- التحصيل الدراسي:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3- العنوان الوظيفي الحالي: .....

4- عدد سنوات الخدمة:

أقل 5 سنوات ☐

من 5-10 ☐

11 فأكثر ☐

ب-المحور الثاني: أهم التحديات التي تواجه العلوم الشرعية

استمارة استبيان رقم (1) : التحديات المتعلقة بطلبة العلوم الشرعية:

ت	الفقرات	المقياس	
		اتفق	لا اتفق
1	التعليم الاختزالي		
2	عدم توفر الرغبة الحقيقية للدخول في التخصصات الشرعية		
3	ضعف الإدارة الاستراتيجية		
4	ضعف التنشئة واهمال البناء الحقيقي للميمات الثلاث (المنزل + المسجد + المدرسة) في ظل الغزو الفكري		
5	مناقضة الحال للمقال		
6	بعض الدعاة والفقهاء والاساتذة أنفسهم شكلوا تحد كبير للطلبة للعزوف عن العلوم الشرعية.		
7	المؤسسات الرسمية الدينية وخضوعها للتسييس		

استمارة استبيان رقم (2) : أهم التحديات المتعلقة بأساتذة العلوم الشرعية ، ومناهجها.

ت	السؤال	اتفق	لا اتفق
1	غياب المعرفة الحقيقية لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية		
2	الانحراف في المفاهيم		
3	شيوع الفتوى لدى طلبة العلوم الشرعية وسرعة الحصول عليها دون الرجوع لأهل الشأن والتخصص.		
4	عدم تأهيل بعض أساتذة العلوم الشرعية للقيام بهذه المهمة		
5	التسليم للثقافة المفروضة		
6	عدم مواكبة بعض مدرسي العلوم الشرعية للتكنلوجيا المعاصرة من تحضير واستخدام للوسائل التعليمية		
7	ارتفاع أعداد الطلبة في الفصول الدراسية وضيق القاعات الدراسية		
8	قصر مسؤولية مدرسي العلوم الشرعية لانضباط الطلبة داخل الفصول الدراسية فقط		
9	ضعف قدرة بعض مدرسي العلوم الشرعية على البحث العلمي		
10	قلة الدورات التطويرية وانعدامها لتدريسيي العلوم الشرعية المواكبة لطرائق التدريس ، وكيفية استخدام الوسائل التعليمية الناجعة للرقي بواقع العلوم الشرعية.		
11	فرض المقررات الدراسية والعشوائية في وضعها.		

ج-المحور الثالث:

هدفنا من هذه الدراسة ما يأتي:

- ✓ ابراز أهم التحديات التي تواجه العلوم الشرعية في ظل انتشار العولمة الرقمية.
- ✓ بيان الاستراتيجية الناجعة لمعالجة تلك التحديات أو الحد منها على أقل تقدير.

بناءً على ذلك يتوجب علينا طرح الأسئلة الآتية:

1- هل هناك تحديات لم تذكر في استمارات الاستبيان ؟

- ❖
- ❖
- ❖

2-ما هي الاستراتيجية الناجحة برأيك لمعالجة التحديات والعقبات التي تقف بوجه العلوم الشرعية؟

- ❖
- ❖
- ❖

الفرع الثاني: تحليل عينة الدراسة.

أولاً: تحليل عينة التحديات التي تواجه طلبة العلوم الشرعية.

جدول رقم(1)

البعد	ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
التحديات المتعلقة بطلبة العلوم الشرعية	1	التعليم الاختزالي.	4.46	0.505	%11.32
	2	عدم الرغبة الحقيقية لتعلم العلم الشرعي.	4.16	0.561	%13.49
	3	ضعف بعض العلماء والفقهاء في صناعة الفتوى	4.40	0.497	%11.30
	4	ضعف التنشئة واهمال البناء الحقيقي للميمات الثلاث في ظل الغزو الفكري.	4.40	0.604	%13.73
	5	مناقضة الحال للمقال	4.46	0.611	%13.70
		المجموع	4.38	0.557	%12.71

نلاحظ في الجدول أعلاه الخاص بـ(بالتحديات المتعلقة بطلبة العلوم الشرعية) تبين ان مجموع الوسط الحسابي قد بلغ (4.38) وهو وسط حسابي عالي بالمقارنة مع الوسط الفرضي البالغ (3) و هذا يدل على الاهتمام العالي لعينة البحث " تحديات طلبة العلوم الشرعية" ، اما الانحراف المعياري البالغ (0.557) يدل على ان هناك توافقاً في الرؤى بين افراد العينة ، ويدل أيضاً على أنَّ هذه التحديات عصرية وتشغل الكثير من طلبة العلوم الشرعية، وما يؤيد ذلك هو معامل الاختلاف البالغ (12.71%)

ثانياً: تحليل عينة (التحديات التي تواجه أساتذة العلوم الشرعية)

جدول رقم (2)

البعد	ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
التحديات التي تواجه أساتذة العلوم الشرعية	1	أولاً: غياب المعرفة الحقيقية لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية .	4.26	0.505	%11.85
	2	تعيين أساتذة بتخصصات إنسانية بعيدة ليقوموا بمهمة تدريس العلوم الشرعية	4.29	0.622	%14.50
	3	التسليم للثقافة المفروضة:	4.31	0.583	%13.53
	4	العبء الملقى على مدرسي العلوم الشرعية	4.14	0.601	%14.51
	5	ضعف قدرة بعض مدرسي العلوم الشرعية على البحث العلمي	4.31	0.583	%12.65
		المجموع	4.26	0.579	%13.41

من خلال الملاحظة والنظر في الجدول أعلاه الخاص بـ(التحديات التي تواجه أساتذة العلوم الشرعية) يتبين الآتي:

بأن الوسط الحسابي قد بلغ (4.26) وهو وسط حسابي عالي بالمقارنة مع الوسط الفرضي البالغ (3) و هذا يدل على أن عينة البحث " تحديات الاساتذة" المذكورة تحديات واقعية وخطيرة باتت تشغل الاساتذة والفقهاء. اما الانحراف المعياري البالغ (0.579) يدل على ان هناك انسجام عالي بين افراد العينة ، وما يؤيد ذلك هو معامل الاختلاف البالغ (13.41%)

ثالثاً: تحليل عينة (التحديات المتعلقة بالمناهج الشرعية)

جدول رقم (3)

البعد	ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
التحديات المتعلقة بالمناهج الشرعية	1	خضوع المقررات الشرعية لطرفي نقيض لا ثالث لهما .	4.20	0.473	%11.26
	2	العشوائية في وضع المقررات الدراسية لطلبة العلوم الشرعية	4.46	0.505	%11.32
	3	محدودية التعمق في المحتوى المعرفي	4.37	0.547	%12.52
	4	غياب التوثيق للتحولات الفكرية في المجتمع	4.29	0.572	%13.33
	5	تغيير المناهج التربوية الشرعية على الأساس المذهبي	4.26	0.561	%13.17
	6	الخلط الواضح بين أهداف المنهج وأهداف المجتمع	4.34	0.591	%13.62
	7	فقدان أغلب المناهج الشرعية لفقه الواقع وتوقعات المستقبل وكيفية مواجهتها	4.49	0.562	%12.52
	المجموع		4.34	0.544	%12.53

من خلال الجدول اعلاه الخاص بـ(تحديات المناهج الشرعية) يتبين بأن الوسط الحسابي قد بلغ (4.34) وهو وسط حسابي كبير بالمقارنة مع الوسط الفرضي البالغ (3) و هذا يدل على الاهتمام العالي لعينة البحث " تحديات المناهج الشرعية" ، اما الانحراف المعياري البالغ (0.544) يدل على ان هناك انسجام عالي في آراء افراد العينة فيما يخص تلك التحديات التي تشكل خطراً كبيراً على الموروث الإسلامي، وما يؤيد ذلك هو معامل الاختلاف البالغ (12.53%)

المبحث الثاني: مشروع مقترح استراتيجية مواجهة تحديات العلوم الشرعية.

المطلب الأول: مقترح الاستراتيجية الناجحة لمواجهة التحديات المتعلقة بطلبة الشرعي.

في ضوء البحث والاستقصاء عن أهم الطرق الكفيلة والناجحة للوقوف بوجه العقبات التي تواجه العلوم الشرعية والحد منها وجدنا تدوين النقاط الآتية؛ كونها تمثل الاستراتيجية الانجع – باعتقادنا– لمواجهة تحديات العلوم الشرعية في ظل العولمة التي غزت مجتمعاتنا وزاحمت الجميع في كل مكان حتى في غرف نومهم. وهي كالآتي:

1- تنمية الرغبة الحقيقية للعلوم الشرعية منذ الصغر، وتغذيتها في الكبر، وعدم اختزالها في فترة وجيزة في زمن دون زمن ، ومن ثم تركها هملاً تتجاذبها الأهواء الفاسدة، والآراء البالية.

2- التركيز على النوع لا الكم: بات من الضروري على الفقهاء والدعاة والمربين التركيز على استهداف جودة الطلبة ونوعيتهم لا عددهم، واستقطابهم بشتى الطرق والوسائل من خلال تقديم الدعم اللازم لهم ؛ كونهم سيكونون نواة البناء الحقيقية لعلوم الشريعة، لذلك لم يكن العدد الخالي من الجودة يوماً من الأيام حلاً لمشكلات العلوم الشرعية المتفاقمة ولا سيما في ظل الثورة التكنولوجية.

3- اكتشاف الملكات والمواهب التي يمتلكها الطالب والعمل على ترسيخها: " إذ يحتاج المتخصص في العلوم

الشرعية إلى عدد من الملكات والمهارات؛ حتى يكون مؤهلاً وجديراً بتخصصه، ومن هذه الملكات التي قد تكون ظاهرة للعيان ، وعلى المدرس الحقيقي عدم اغفالها، وتنميتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة على سبيل التمثيل هي: ملكة الحفظ، والتصور الذهني المجرد، والقدرة على البحث، والحوار والمناقشة، ويحتاج إلى تعود الصبر على القراءة، والصبر على الكتابة بالقلم، وتعود البحث في الكتب الورقية والمكتبات " **(مهاوات، عبد القادر (2017) ص 10.)**

4- **الاعتناء المجتمعي بتوائم بيئة الميمات الثلاث" المنزل+ المسجد+ المدرسة" وجعلها كتلة واحدة غير متناقضة** : لا شك أنَّ التشابه بين ثقافة البيئة المدرسية والمنزلية والتعبدية يساعد الطلبة على الشعور بالاستقرار والأمان والتصالح مع النفس، إذ اختبار البيئات متعدّدة الثقافات لا يأتي إلا من خلال التركيز على الثقافة الأم أساسًا كي يستطيع الطالب التمييز بين ثقافته الأم وما هو دخيل عليها.

بناءً على ذلك لو قامت الأسرة بواجبها الطبيعي الدائم في رعاية الأبناء وتوجيههم وتربيتهم، وأكملت المدرسة دورها عبر تحسين أهدافها وإدارتها، ومثلت القدوة عبر المعلمين، ولو قامت المساجد بدورها العادل على أساس القرآن والسنة، لما وصلنا الى الواقع الذي نعيشه اليوم، فاصبحنا نتأسى على جيلنا المعاصر الذي نشعر أنه ليس جيلنا، ولا يعبر عن آمالنا وطموحاتنا.

5- بما أن جهودنا تركز على بيان زيف الخرافات الناتجة عن المفاهيم المغلوطة حول العلوم الشرعية وتراثنا الإسلامي لذلك فلا بد من إقامة رابطتين تكون على النحو الآتي:

الأولى: رابطة عامة لطلبة العلوم الشرعية في المدارس والجامعات والمساجد والملتقيات بإشراف العلماء والمربين والمهتمين بشأن العلوم الشرعية على أمل التغيير في طريقة تفكير الطلاب وتوعيتهم تجاه أهمية العلوم الشرعية في حياة الفرد والمجتمع ولا يقتصر دورهم على المؤسسة التي يعملون بها (المدرسة والجامعة) بل يتعدى ذلك إلى تلقف اصدقائهم من الشباب الضائع وإعادته إلى الطريق القويم فكما يقال الصاحب ساحب ، والقرين بالمقارن يقتدي، ويكون عمل هذه الرابطة عاماً وليس خاصاً بالمدرسة أو الجامعة فهذا دور السقيفة التي سنذكرها في الفقرة الآتية.

الثانية: رابطة خاصة، وهذه تختلف عن سابقتها العامة، إذ تكون داخل المدرسة والجامعة حصراً، ويصبح لديها نشاط منتظم داخلها، وللقيام بهذا الدور على أتم وجه يجب اعداد مكان يتميز بالتعددية الثقافية، وتكون أبوابه مفتوحة أمام جميع الطلبة للمشاركة في حضور اللقاءات، فمن الأهمية أن يتعرف الطلاب على ما يحدث حاليًّا في مجتمعنا وأمتنا، وكذلك التعرف على الأمور التي لا تُفسر بالشكل الصحيح كتلك التي تتعلق بالعبادات الإسلامية وفقه الواقع وغيرها، فهي تمنحنا مساحة لنخبر الناس عن حقيقة الإسلام ورسالته السمحاء لعلومه الشرعية ، وإعادة الناس إلى الطريق القويم.

خلاصة عمل الرابطتين العامة والخاصة:

يقومون بتوزيع المطويات التوعوية والارشادية عن دور العلوم الشرعية في سعادة الإنسان في الدارين، وإذكاء الرغبة في نفوس الطلبة واستقطابهم طوعياً، وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام وعلومه ، والرد على أيّ استفسارات يلقيها عليهم الطلاب الذين يمرون حولهم، وإقامة الندوات والمؤتمرات الطلابية المهتمة بشأن العلوم الشرعية، ومعالجة ظاهرة الانزواء والوحدة لدى الشباب ولا سيما طلبة العلوم الشرعية مع الأجهزة الحديثة على اختلافها، فقد بات هذا ناقوس خطر يهدد المجتمعات في وقت قليل لا يصدقه العقل البشري ، فنجد من كان معتدلاً اليوم بعد ايام قلائل يبدأ بالتشكيك في إيمان أهله وبيته ودولته ومعلميه، فيقوم بعد ذلك في البحث عن الفتوى، عن طريق الفتاوى الإعلامية

لأكبر جهال الأرض الذي نصبوا أنفسهم مفتين لديار مسلمة وأخذوا يشككون في علماء الأمة الراسخين فلا يرى هذا المغرر به إلا ذلك المفتي الذي سلب عقله ولبه وصار يحركه كيف يشاء.

ومن الجدير بالذكر أنَّ كل هذه المعلومات والفعاليات تكون تحت إشراف السادة الفضلاء من الفقهاء والمربين المنتمين للرابطة المذكورين لاحقاً في فقرات المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مقترح الاستراتيجية الناجحة لتهيئة المدرس الحقيقي للعلوم الشرعية في ظل العولمة الرقمية.

1- إخلاص النية لله تعالى : ما زال بإمكان الفقهاء والمفكرين في العلوم الشرعية التغلب على العقبات التي ذكرت في هذه الورقة إذا ما أخلصوا النية لله تعالى وشمروا عن سواعد الجد لأداء مهمتهم الجليلة مقتنعين بأنَّ كل تلك العقبات هي اختبار لمدى همتهم للقيام باعباء هذا الدين ومعالجة الخروقات الناتجة هنا وهناك في كل زمن، وفلا يكونوا كالذي قال عنهم الباري ﷻ في محكم التنزيل : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ **سورة الحج : الآية (11)**

2- تقليل الضغط الحاصل على مدرسي العلوم الشرعية بسبب عدم الاستجابة: لا شك أن الدعاة المخلصين والفقهاء العاملين يشعرون بالضيق والحزن تجاه المدعوين وهذا ربما يسبب احباطاً في نفوس الدعاة وبالتالي تراجعاً في تأدية الدور المأمول منهم، لذلك لا بد من تقليل هذا الضغط من خلال دعوة المدارس والجامعات والموظفين الشباب، وأهل الشأن لخوض مناقشات للتوعية، وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام وعلومه وتراثه، من أجل البناء المنشود ، وتَقْوِيَة أواصر العلاقات المجتمعية.

3- تأهيل الفقهاء والأساتذة المختصين بالعلوم الشرعية: إنَّ الحاجة ماسة لتدريب مدرسي العلوم الشرعية والمهتمين بها على مواكبة التغييرات والمستجدات المتلاحقة، وعلى تطوير أنفسهم من جميع النواحي الشخصية والعلاقات الاجتماعية، ولتحقيق ذلك تتبني بعض الدول مفهوم " التعلم مدى الحياة "، هذا المفهوم الذي جعل المعلم منتجاً مهنياً للمعرفة، ومطوراً باستمرار لكفاياته المهنية. كما أنَّ مهنة المعلم عظيمة لأنه الشخص الذي يقوم بعملية التعليم المنهجية، والتي يمر فيها معظم فئات المجتمع، حيث يلقى كل فرد نوعاً ما من التعليم.

4- اقامة رابطة تضم نخبة من فقهاء العلوم الشرعية ومدرسيها على الاقل على مستوى المحافظة ويكون عملها: الإشراف على الرابطتين الطلابيتين السابقتين، وتكون أشبه بالمصدات الفكرية لتبادل الرؤى ، وطرح المشكلات التي باتت تهدد العلوم الشرعية، وتحاول تشويه صورة الاسلام الوسطي ، والعمل على وجود العلاج الناجع لتلك المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى.

5- العمل على خلق إعلام متخصص بالعلوم الشرعية، ويكون مستقلاً عن التحزبات والتيارات الفكرية المنحرفة : لا شك أنَّ دعاة العولمة الثقافية استعانوا بمجموعة من الوسائل لتحقيق مآربهم وعلى رأسها الإعلام؛ لما له من قوة تأثيرية تفوق القوة العسكرية والاقتصادية، فهو "القوة الناعمة" التي تغير الشعوب وتسيطر عليها وتوجهها توجيها إيديولوجيا وقيميا بأقل جهد وبأقل تكلفة، فالعالم اليوم تجتاحه ثورة تكنولوجية ومعلوماتية تتميز بالإنتاج الكثيف للمعرفة، مما يستدعي بالضرورة إيجاد كفاءات علمية قادرة على استخدام هذه التكنولوجيا واستثمار هذه الثورة المعلوماتية في بناء مناهج العلوم الشرعية وفي تدريسها. **(خالد أوعبو ، 2016 ، موقع هسبريس)**

المطلب الثالث: مقترح الاستراتيجية الناجحة لمواجهة تحديات المناهج وطرائق لتدريسها.

إن أردنا مجاراة تحديات العولمة الرقمية التي تخص مناهج العلوم الشرعية علينا بالآتي:

1- تعزيز القراءة الالكترونية وربطها بالمعرفة الورقية لجميع الفئات المجتمعية من خلال إصدار قانون للقراءة يجعلها زاوية أساسية في كل مؤسسات الدولة، وفي المنازل والمتنزهات.

ما يجب أن تتنبه له مختلف المؤسسات الثقافية والأكاديمية والمعرفية، التركيز على أحد نتائج المؤشرات التي تظهر أنَّ القراءة الرقمية تفوقت عند الشباب عن القراءة الورقية، من دون أن يعني ذلك الاستغناء عن الأخيرة، لذلك فمن غير المنطقي على سبيل المثال طبع ألف كتاب في أمة تجاوز عددها المليار. **(دينا جوني، ، 2016م، موقع الاتحاد)**

2- التأصيل الحقيقي للعلوم الشرعية ، وإبراز مكانتها في جميع مجالات الحياة، وبيان أهميتها في مواجهة سلبيات العولمة الرقمية.

3- بناء مناهج العلوم الشرعية على أساس التكامل عمودياً فيما بين العلوم الشرعية، وأفقياً فيما بينها وبين العلوم الأخرى، على أساس أن يكون القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة هما الأساس في هذا التكامل.

4- التأكيد المعرفي على الكيفيات لا الكميات في بناء مناهج العلوم الشرعية ، وهذه نقطة جوهرية يغفل عنها المتخصصين في هذا الشأن.

5- العمل على تطوير المناهج وتحسينها وليس تغييرها ، إذ التغيير أوسع من التحسين فهو قد يعني بطريقة ما تغيير مؤسسة بأهدافها ووسائلها، بيد أن تغير المناهج بناءً على هذا لابد أن يجر إلى عملية تغيير في الأفراد المعنيين كالطلبة وأولياء الأمور وحتى المدرسين ، ولجان التخطيط والتطور والقائمين على النظام التعليمي بصفة عامة، أما التطوير فيمثل عملية شاملة تستغرق جميع جوانب الموضوع المراد تطويره كما يرتبط بجميع العوامل المؤثرة في هذا الموضوع. **(د. شريف حماد، 2007م، ص 14.)**

الخاتمة والنتائج

بعد الغوص في ثنايا البحث ، خلصنا إلى النتائج الآتية .

1- كثيرةٌ هي التحديات والعقبات التي تواجه العلوم الشرعية، ولكن بعد البحث والاستقصاء ألفيناها تتمثل بثلاثة محاور رئيسة الأول: يتعلق بطلبة العلم الشرعي، الثاني: يتعلق بأساتذة وفقهاء العلوم الشرعية، الثالث: يتعلق بالمناهج، ولكل محور منها تحدياته وعقباته الخاصة مع وجود تداخل في بعض التحديات كونها تنطبق على مجالين أو أكثر من هذه المجالات.

2- من خلال عرض واستقصاء تحديات العلوم الشرعية سواء كانت واقعية أم مفترضة وخضوعها للتحليل الاحصائي وتفريغ تلك المحتويات تبين لنا بأنَّ أكثر من 90% من التحديات المذكورة في البحث هي تحديات واقعية يعاني منها طلبة واساتذة العلوم الشرعية في المدارس والجامعات وغيرها المذكورة ، وأن استراتيجية المواجهة لا تخرج في الغالب عن النقاط التي جاء بها البحث.

3- خلص البحث إلى بيان أهم السبل لمواجهة التحديات الواردة في البحث ومنها:

- إنَّ الاعتماد على الكتب المسماة بالكتب الصفراء لجميع الفئات المجتمعية أمر مهم إذ يسهم في بث روح التواضع، وأدب طلب العلم بين طلبة العلم الشرعي.
- إنَّ العلوم الشرعية لا بد أنْ تبنى على أساس التكامل عمودياً وأفقياً ، على أن يكون مصدري التشريع القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة هما الاصل في هذا التكامل.
- إنَّ العلوم الشرعية لا بد أنْ ترتكز على الكيفيات لا الكميات ؛ لإعطاء نتائج ايجابية تسهم في إخراج العلوم الشرعية من المأزق الذي تعيشه.
- إنَّ الاعتناء بالرغبة الحقيقية لطلبة العلم منذ الصغر ، واختيارهم على هذا الأساس ، وتنمية الملكات وترسيخها في قلوب الناشئة، واختيارهم على أساس الكيف لا الكم يسهم في مواجهة أغلب التحديات التي تواجه العلوم الشرعية.
- تأهيل الفقهاء واساتذة العلوم الشرعية، والعمل على وضع قاعدة اعلامية قوية من أجل مواكبة مستجدات العصر والوقوف بوجه كل التحديات بثبات ورسوخ.